

صلاة الغائب في مساجد لبنان اليوم على أرواح شهداء حلب

بيروت: دعت إدارة الأوقاف الإسلامية في لبنان، وبتوجيه من مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، جميع الأئمة وخطباء والمساجد للقنوط والدعاء في صلاة الجمعة اليوم للتفريغ عن أهلنا المحاصرين في حلب، ثم إقامة صلاة الغائب عقب صلاة الجمعة على أرواح الشهداء الذين ارتقوا على أرض حلب الشهياء.

القوات اللبنانية: لا حكومة وحدة وطنية بغياب الموقف الموحد من سورية

مصادر لـ «الأنباء»: المطالبة بحقائب لوزراء الدولة تعيد الحكومة لنقطة الصفر

أميركية بشأن تسليمه وزارة الدفاع في لبنان.

وفي معلومات المصادر الموكية لـ «الأنباء» ان الرئيس عون لم يمانع برفع عدد الوزراء الى ثلاثين من حيث المدة، الا انه اقترح إعطاء صفة معينة كوزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير دولة للشؤون الخارجية أو المالية، حتى لا يكونوا مجرد تكملة عدد، غير أن الرئيس الحريري وجد في هذا مدعاة لإعادة النظر بالحقائب والاسماء، والتوزيع الطائفي، الأمر الذي افضى إلى تأجيل تاليف الحكومة إلى الاسبوع المقبل، وربما الى ما بعد رأس السنة، وربما تتسنى تلبية المطالب الكامنة لدى اصحاب هذه الفكرة بالأساس، ما يؤدي إلى تعديلات واضحة في ميزان التوزيع السابق، والذي كانت أنجزت على قياسه صيغة الـ 24 وزيراً، ما جعل المسألة بحاجة إلى جولة مشاورات جديدة.

القناة البرتقالية التي تعبر عن وجهة النظر الرئاسية عادة، قالت امس، انه عكس التصريحات والتسريبات حول الإنقاء بالحصص والزهد بما زاد او نقص، حملت زيارة الرئيس المكلف الى بعيداً تفاصيل إضافية، جاءت كأنها تؤكد مدة جديدة، انها هي التفاصيل ممكن الشياطين، ذلك ان الحريري، كما قتل وتردد، حمل صيغة حكومية من 24 وزيراً، مقرونة بزيادة عدد الوزراء إلى ثلاثين، علماً ان الرئيس المكلف لم يكن يمانع في ذلك من جهة المدة، وهو ما وافقه فيه رئيس الجمهورية، النائب طلال ارسلان الذي رفض وزارة الدولية في حكومة الثلاثين قال في بيان له امس: لن نسكت عن اي استهتار بالحقائب، سستند إلى الدروز.



(محمود الطويل)

الرئيس المكلف سعد الحريري خلال الاجتماع الأول في بيت الوسط للمكتب السياسي في تيار المستقبل بعد المؤتمر العام الثاني

الحريري يفتح الاجتماع الأول للمكتب السياسي لـ «المستقبل» بدقيقة صمت تحية لحلب

«وقوف العالم بأسره في موقع المتفرج على ان يتحملها الشباب والشابات في المرحلة الراهنة». وخلص المكتب السياسي إلى التأكيد على «أن ما تشهده حلب على يد نظام الاسد والنظامين الايراني والروسي هو نكبة تواري بظلمتها هول النكبة التي شهدتها فلسطين المحتلة على يد العدو الإسرائيلي» مستذكراً بشدة

ولتنظيمي، وعلى المسؤولية التي يجب ان يتحملها الشباب والشابات في المرحلة الراهنة». وخلص المكتب السياسي إلى التأكيد على «أن ما تشهده حلب على يد نظام الاسد والنظامين الايراني والروسي هو نكبة تواري بظلمتها هول النكبة التي شهدتها فلسطين المحتلة على يد العدو الإسرائيلي» مستذكراً بشدة

لضحايا مدينة حلب، التي تتعرض لحملة تدمير منظمة تشارك فيها قوى اقليمية ودولية الى جانب النظام السوري المجرم. وشدد الرئيس الحريري على «ان تيار المستقبل كان وسيبقى تياراً عابراً للطوائف، وان المكتب السياسي مسؤول عن ترجمة هذا الأمر على كل المستويات»، مؤكداً على «دور المرأة في العمل السياسي

بيروت - أحمد منصور

ترأس الرئيس المكلف سعد الحريري في «بيت الوسط» الاجتماع الأول للمكتب السياسي في «تيار المستقبل» بعد المؤتمر العام الثاني. واستهل الرئيس الحريري الاجتماع بالدعوة إلى الوقوف دقيقة صمت تحية

ناشئة عن طرح الرئيس عون اسماء وزراء، لا يمكن للحريري القبول بها في حكومته، كعضو التيار الحر الوزير السابق سليم جريصاتي، الذي توكل كصاحب للدفاع عن احد المتهمين بالمشاركة في اغتيال والده رفيق الحريري، خاصة انه مطروح كوزير للعدل، والمحمكة الدولية الناظرة بجريمة الوزير السابق يعقوب الصراف لوزارة الدفاع، وهو الذي كان محسوبا على الرئيس الاسبق اميل لحود، وثمة تحفظات

ووزارة الصناعة هي الآن مع حزب الله، الى جانب وزارة الدولة، وتخلي الحزب عنها يتطلب اعطائه وزارة اخرى بحقيبة، في ذروة التزاحم على الحقائب الوزارية، ما يعنى الحاجة إلى إعادة تركيب التشكيلة الحكومية، وهو ما يتطلب وقتاً اضافياً، فرئيس الحزب سامي الجميل يريد المشاركة شخصياً ولا يتكفي برفض وزارة الدولة انما يريد وزارة الصناعة التي كان يشغلها شقيقه الشهيد بيار قبل اغتياله.

خلت عقدة، وأوجد الفريق الآخر عقدة أخرى للتعطيل. ونكرت صحيفة «المستقبل» نقلاً عن مصادر بعيداً ان رفع عدد الوزراء من 24 إلى 30 ولد مشكلة نتيجة إصرار بعض الوزراء المنوي توزيعهم كوزراء دولة ضمن المقاعد الستة المضافة على تولى وزارات بحقائب؛ وواضح ان صيغة الـ 24 وزيراً جاهزة تماماً، لكن نقطة ضعفها من وجهة نظر 8 آذار تتمثل في عدم اتساعها لحزب الكتائب والحزب القومي

وطني، وليس حكومة وحدة وطنية، لأن حكومة الوحدة تتطلب موقفاً موحداً، الأمر الذي يدحضه قتال فريق في الحكومة ضد الشعب السوري، بالرغم من رفض فريق 14 آذار الذي وصفت أوساطه مدينة حلب بـ «بوتينغراد»، تشبيها لها بمدينة ستالينغراد الروسية التي دمرها النازيون في الحرب العالمية الثانية. ونقلت إذاعة لبنان الحر الناطقة بلسان القوات اللبنانية عن مصادر في القوات انها مفتنعة بأنه كلما

أوساط 14 آذار

تصف حلب

بـ «بوتينغراد»

النائب طلال

أرسلان يرفض

الاستهتار بحقائب

الدروز!

التشكيلة الحكومية الثلاثينية

التي لم تبصر النور

فنيانوس من المردة (الأشغال العامة)، غطاس خوري من المستقبل (البيئة)، وبيار ابوعاصي من القوات اللبنانية (الحقافة)، وهن السروم الأوثودكس، مروان ابوقاضل او يعقوب الصراف لوزارة الدفاع من حصة رئيس الجمهورية، رومل صابر من التيار الحر (الاقتصاد) غسان حاصباني نائب رئيس الحكومة ووزير الصحة من حصة القوات اللبنانية، وأسعد حردان (القومي السوري) وزير دولة.

وهن الروم الكاثوليك: ميشال فروع (السياحة) ملحم رياشي (الإعلام) من حصة القوات اللبنانية، وآلان حكيم (كتائب) لم تحدد حقيبتها.

هن الروز: مروان حمادة (العدل)، ايمن شقير (الزراعة) من حصة جنبلاط، وطلال ارسلان وزير دولة.

وهن الأيمن: الكسندر دمرجيان (طاشناق) وجان أوغاسبيان او بولا يعقوبيان (المستقبل).

ميقاتي و«المعارضة البناءة»

معالم التحالفات في الانتخابات النيابية المقبلة والتي سيكون لـ «تيار العزم» الذي يشرف عليه الحضور السياسي المستقل المتميز عن بقية التيارات والذي طبع أداء الرئيس ميقاتي سياسياً على المستوى الوطني، وإنمائياً على مستوى الشمال عموماً، وطرابلس وعاك والضنية خصوصاً. واللافت في هذا السياق حضور ميقاتي وتياره في مناطق كانت قبلاً معقودة اللواء سياسياً لتيار المستقبل، من دون أن يعني ذلك أن رغبة الرئيس ميقاتي هي الدخول في مواجهة سياسية مع التيار انطلاقاً من قناعة لديه بان العمل السياسي يتسع للجميع وعلى المواطنين أن يجدوا خياراتهم. وتقول مصادر متابعه: ان ما عزز وضع الرئيس ميقاتي مؤخرًا، في الشمال وخارجه، ثباته على مواقف وطنية قارب فيها المواضيع الخلافية أو تلك التي لا يجزى الكثيرون على مقاربتها والتي كانت له فيها مواقف متميزة التي يقوم بها شمالاً، وإذا بتسلسل الأحداث يظهر صوابية هذه المواقف التي استعارها منه كثيرون وباتوا يروجون لها ويدافعون عنها.

بيروت: سرب أمس ما وصف بمسودة الحكومة التي حملها الرئيس الحريري الى بعيداً، والمؤلفة من 30 وزيراً، هي كالتالي: في حصة السنة: سعد الحريري (رئيساً للحكومة)، جمال الجراح (الاتصالات)، نهاد المشنوق (الداخلية)، محمد كيار (شؤون اجتماعية)، معين المرعبي (دولة)، جميعهم من تيار المستقبل، ولبلي الصالح (من حصة رئيس الجمهورية) للمهجرين.

حصة الشيعه: علي حسن خليل (المال)، ياسين جابر (التربية والتعليم العالي)، علي عبدالله (العمل)، وهؤلاء من حركة أمل.. وحسين الحاج حسن (الصناعة)، محمد فنيش (وزير دولة)، وكلاهما من حزب الله. ويبقى وزير شيعي سادس من حصة رئيس الجمهورية لوزارة الشباب والرياضة.

وهن الوارثة: جبران باسيل (الخارجية)، بيار رفول (لم تحدد وزارته)، سيزار أبي خليل للطاقة والمياه (من التيار الحر)، يوسف

بيروت: تتحدث مصادر قريبة من الرئيس نجيب ميقاتي عن أنه عازم على العمل في المرحلة المقبلة، ومن خلال «المعارضة البناءة» التي ينوي المضي فيها، وعلى أساس نهج الوسطية والاعتدال الذي يتبعه، على وضع القوانين الأساسية لحسن تنفيذ مضماني اتفاق الطائف وتبيان كل ايجابياته وسلبياته، لأن الأولوية في نظر الرئيس ميقاتي هي للشروع في استكمال تطبيقه قبل المبادأة بتغييره أو تعديله، ولأن تكرر الدعوات إلى إعادة النظر ببعض بنوده سيفتح الباب عملياً على مواضيع لا مصلحة في الوقت الراهن لإثارتها قبل تحصين الساحة الداخلية التي يقول ميقاتي إنها تمر اليوم بحالات من التجاذب والصياغ وتتأثر مباشرة باوضاع المنطقة التي تتجه إلى مزيد من التشابك والتعقيد.

أما على صعيد الشمال، فتؤشر المواقف المتميزة التي يتخذها الرئيس ميقاتي والحركة التي يقوم بها شمالاً، إلى اتساع التأييد لشعبه له الذي لم يعد محصوراً في مدينة طرابلس وضواحيها، بل توسع إلى مناطق عكار والضنية والمنية، حيث ترسم

والمبعث وطلال ارسلان وتين ان المردة دعوا الى اشراك حزب الكتائب في الحكومة رغم الخلاف السياسي حينها، وذلك منعا «لهيمنة» التيار الحر والقوات على التمثيل المسيحي. ويثير اشتراك الكتائب، مشكلة في الحقيبة الوزارية، فرئيس الحزب سامي الجميل يريد المشاركة شخصياً ولا يتكفي برفض وزارة الدولة انما يريد وزارة الصناعة التي كان يشغلها شقيقه الشهيد بيار قبل اغتياله.

خلت عقدة، وأوجد الفريق الآخر عقدة أخرى للتعطيل. ونكرت صحيفة «المستقبل» نقلاً عن مصادر بعيداً ان رفع عدد الوزراء من 24 إلى 30 ولد مشكلة نتيجة إصرار بعض الوزراء المنوي توزيعهم كوزراء دولة ضمن المقاعد الستة المضافة على تولى وزارات بحقائب؛ وواضح ان صيغة الـ 24 وزيراً جاهزة تماماً، لكن نقطة ضعفها من وجهة نظر 8 آذار تتمثل في عدم اتساعها لحزب الكتائب والحزب القومي

وطني، وليس حكومة وحدة وطنية، لأن حكومة الوحدة تتطلب موقفاً موحداً، الأمر الذي يدحضه قتال فريق في الحكومة ضد الشعب السوري، بالرغم من رفض فريق 14 آذار الذي وصفت أوساطه مدينة حلب بـ «بوتينغراد»، تشبيها لها بمدينة ستالينغراد الروسية التي دمرها النازيون في الحرب العالمية الثانية. ونقلت إذاعة لبنان الحر الناطقة بلسان القوات اللبنانية عن مصادر في القوات انها مفتنعة بأنه كلما

أطلق برنامج المتابعة الإلكتروني للقوانين بري لعودة النازحين حتى لا يتحول لبنان إلى جامعة للنازحين العرب



رئيس مجلس النواب نبيه بري خلال اطلاق المتابعة الالكترونية لنشاط المجلس النيابي (محمود الطويل)

نازح من الجوار العربي على أرض لبنان بفعل الاحتلال الاسرائيلي والحروب الصغيرة الكبيرة من حوله، داعياً لعودة النازحين حتى لا يتحول لبنان إلى جامعة للنازحين العرب. ودعا أوروبا لاستمرار دعم لبنان وجيشه الذي يواجه الارهاب ويعمل على تحرير ارضنا المحتلة من اسرائيل في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا حيث المثلث المائي المسي بين لبنان وسورية وفلسطين، وتطرق إلى وضع قانون انتخاب جديد يقوم على النسبية مع توسيع الدوائر، لانه لا يجوز العودة ستة اجيال إلى الوراء من خلال القانون الصادر عام 1960، ولا يجوز ان نعيش في ديموقراطية الماضي ندعو العهد للانحياز إلى قانون للانتخاب بدفع لبنان قدماً.

بيروت - أحمد عز الدين
اطلق رئيس مجلس النواب نبيه بري برنامج المتابعة الإلكترونية للقوانين وتطبيق الهواتف الذكية الذي يتيح للنواب والموظفين وعموم الناس الاطلاع على نشاطات المجلس النيابي وعمل لجانته، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج التنمية البرلمانية في لبنان. الرئيس بري اعتبر ان المشروع يزيد الشفافية، وقال: نكاد نقرب من الوصول إلى مجلس نيابي من دون ورق، مشيراً إلى ان المجلس النيابي اللبناني تحول إلى معهد للتطوير العربي، وأشار الرئيس بري إلى انه وقف على منصة البرلمان الأوروبي ومنصات عربية وإسلامية محذراً من وجود مليوني

تقرير إخباري

جولة التيار الوطني الحر السياسية

تحت عنوان الفصل بين الحكومة ومسار التاليف، وقانون الانتخابات الجديد ومسار الاتفاق عليه وإقراره في ظل استفاد المهل وضغط عامل الوقت، أنهى التيار الوطني الحر جولته السياسية التي شملت كل الأحزاب والكتل ولم تستثن أحد، على أن توضع حصيلة هذه اللقاءات بين يدي الرئيس ميشال عون ورئيس المجلس نبيه بري، وحيث علم أن وفداً من التكتل سيزور اليوم الرئيس بري لإطلاعه على نتائج الجولة وتقييم مواقف الكتل، تمهيداً لبدء النقاش التقني على صعيد مجموعة التواصل التي تمثل كل أطراف المجلس النيابي. وفي حين بدأ التطبيق والتناغم واضحا بين التيار الوطني الحر وكل من حزب الله وحركة «أمل» والحزب القومي والحزب الديموقراطي اللبناني و«المردة» (أي

فريق 8 آذار حول قانون النسبية، برز اهتمام واضح أمس بلقاءين للتيار عقدا في بنشعي وكلمينصو. 1 - لقاء وفد التيار مع فرنجية: زيارة من قبل جنبلاط،. وفيما أكد عون سليمان فرنجية في بنشعي (ضم النواب آلان عون وزياد اسود ووليد خوري، بحضور يوسف سعاده وطوني فرنجية). فتحت كوة في جدار الأزمة بين التيار و«المردة»، تمثلت في إنا من دون أن يعني هذا اللقاء أن ملف الخلاف طوي. وقالت مصادر المجتمعين إن كلا من فرنجية ووفد «التيار» أفاض في شرح مآخذة على سلوك الطرف الآخر خلال المرحلة السابقة وما رافقها من تجاذب رئاسي حاد، وجرى التشديد على ضرورة تهدئة التجربة السياسية والخلاف الإعلامي، تمهيداً للانتقال إلى مرحلة متقدمة

من المعالجة، ونقل عن مصادر التيار أن نتائج الجولة الأولى أظهرت وجود «معارضة كبيرة للنسبية الكاملة من قبل الحريري، ومعارضة بدرجة أقل من قبل جنبلاط». «طلب من الوفد أن يكون هناك حرص على أحجام القوى الأساسية وحفظ تمثيل القوى الصغيرة». وبقى الأهم بحسب مصادر الطرفين أن «اللقاء يفتح باباً على إمكانية تحالف انتخابي جدي بينهما في جبل لبنان، بما يثبت مصالحه الجبل». في هذا الإطار نقل عن الوزير أكرم شهيبي قوله: «نرفض أن يكون عنوان إنجاز قانون جديد للانتخابات ذريعة لفرص تمديد إضافي جديد للمجلس النيابي، وبالتالي نحن نطالب بإجراء الاستحقاق الانتخابي النيابي في مواعيد من دون أي تأجيل بغض النظر عن القانون الانتخابي النافذ.

إن الحديث ركز على أن «خسارة جنبلاط لأي مقعد في أي منطقة لا يمكن تعويضه في منطقة أخرى». وفيما لم يبد جنبلاط اعتراضاً كاملاً على النسبية «طلب من الوفد أن يكون هناك حرص على أحجام القوى الأساسية وحفظ تمثيل القوى الصغيرة». وبقى الأهم بحسب مصادر الطرفين أن «اللقاء يفتح باباً على إمكانية تحالف انتخابي جدي بينهما في جبل لبنان، بما يثبت مصالحه الجبل». في هذا الإطار نقل عن الوزير أكرم شهيبي قوله: «نرفض أن يكون عنوان إنجاز قانون جديد للانتخابات ذريعة لفرص تمديد إضافي جديد للمجلس النيابي، وبالتالي نحن نطالب بإجراء الاستحقاق الانتخابي النيابي في مواعيد من دون أي تأجيل بغض النظر عن القانون الانتخابي النافذ.